

القانونية النيابة توضح بشأن ما اذا كان الطعن ببعض فقرات الموازنة يوقف تنفيذها



أكدت اللجنة القانونية النيابة، اليوم الاثنين، أن الطعن ببعض فقرات الموازنة لا يوقف تنفيذها بل يعلّق المواد المطعون بها فقط، فيما أشارت إلى إن إضافة أي فقرة تحتاج إلى موافقة حكومية. ووضحت النائب عن اللجنة القانونية النيابة بهار محمود في تصريح لوكالة الأنباء العراقية (واع): أن "الحكومة طعنت بالمواد التي تمّت اضافتها من قبل مجلس النواب"، موضحة أن "البرلمان ليس له الحق في اضافة مواد اضافية في الموازنة بحسب الدستور بل من حقه المناقشة". وأضافت انه "في حال اضافة اي مادة في الموازنة يفترض أخذ موافقة الحكومة"، موضحة أن "المالية النيابة وخلال 50 اجتماعاً لها عدّلت في مواد الموازنة بما ينسجم مع الاقتصاد العراقي الذي يمر بأزمة مالية واقتصادية وأمنية". وأشارت إلى أن "اللجنة المالية حصلت على موافقة الحكومة في المواد المضافة بقانون الموازنة"، مؤكدة أن "الطعن ببعض فقرات الموازنة لا يوقف تنفيذها لكن يعلّق المواد المطعون بها فقط".

